الاسرائيلي». واوردت الوكالة ان المسؤولين السوفييت شددوا على ضرورة ان يعيد الفلسطينيون توحيد صفوفهم، على قاعدة معادية للامبريالية، وان «ينسقوا تحركاتهم مع كل القوى الوطنية في العالم العربي» (**النهار**، ١٩٨٦/١/٨).

مواقف دول أوروبا الغربية

قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في حديث للتلفزيون القطري، انه يعتقد بأنه من الممكن للاطراف المتحاربة في الشرق الاوسط التفاوض، بشكل مباشر، في اطار مؤتمر دولي، في مجلس الامن. واضاف: «اذا كان بامكان اعضاء مجلس الامن الدولي، وبخاصة الدائمين، التدخل من دون ان يمنع ذلك الاطراف المتصارعة من التفاوض بشكل مباشر [في] اثناء المؤتمر، فإنني اعتقد بانه يمكن، في هذا الحالة، الربط بين الاتجاهين من خلال مفاوضات مباشرة، ومؤتمر موسع» (**السفير**، ١٩٨٥/١١/٢١).

وفي مقابلة اذيعت في الرباط، بعد انتهاء زيارة الملك الحسن الثاني لباريس، قال ميتران ان فرنسا «توافق، تماماً، على احتمال عقد اجتماع، او مؤتمر، او مناقشة دولية، تضم عدداً من الدول. وانا اقصد، بشكل خاص، الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي ثم الاطراف المعنية، وذلك بدون العدول عن اجراء اتصالات مباشرة، اذا كانت ممكنة، وتسهيلها، اذا كانت صعبة». واشار الى ضرورة ان تتمكن اسرائيل من «العيش بسلام داخل حدودها» ويستطيع الشعب الفلسطيني «العيش في وطن». وذكر انه قال هذا الكلام في كل من القدس وعمان ودمشق والرباط (**النهار**، ١٩٨٥/١١/٢٧).

من ناحيته، دعا مستشار النمسا، فريد سينوفاتز، اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، مشيراً الى ان القدس الشرقية يجب ان تعود الى السيادة العربية. وذكر، في حديث لصحيفة «القبس» الكويتية، ان السلام في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه دون مشاركة فعالة لـ م ت ف. في اية مفاوضات بين العرب والاسرائيليين. واكد سينوفاتز ان سياسة النمسا ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم تتغير منذ تولية السلطة، كخلف للمستشار السابق برونو كرايسكي. واضاف انه «لا يرى بديلاً لـ م ت ف... وانا انصح بتقوية وتشجيع العناصر المعتدلة داخل المنظمة». ثم اعرب عن تأييد حكومته لاتفاق عمان. وذكر ان ياسر عرفات «في وضع شديد الصعوبة لانه غير قادر على ارضاء كل الفصائل داخل المنظمة فيما يتعلق بالاتفاق». واستطرد سينوفاتز: «ان حدود اسرائيل الآمنة المعترف بها هي تلك التي كانت قائمة قبل حرب العام ١٩٦٧ . وما احتلته اسرائيل بعد ذلك التاريخ هو اراض محتلة بصورة غير شرعية» (**القبس**، ١٩٨٥/١١/٢٩).

اما وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، رولان دوما، فقال، في ختام زيارته لاسرائيل، انه يجب ان يتم تمثيل الفلسطينيين في محادثات التسوية ولكن ليس، بالضرورة، بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية، مضيفاً «ان للفلسطينيين حقوقاً مشروعة من ضمنها الحق في وطن». وبعد ان اكد دوما «ان منظمة التحرير [الفلسطينية] هي منظمة مقاتلة، زعم انها «لا تمثل كل الشعب الفلسطيني». كذلك اكد دعم بلاده للموقف الاردني الداعي الى مؤتمر، او اطار، دولي للمفاوضات. وقبيل مغادرته اسرائيل اوضح دوما للصحافيين: «ان موقف فرنسا لم يتغير وهو ان م ت ف، هي القوة المقاتلة للشعب الفلسطيني وليس من واجب فرنسا، بالطبع، أن تحدد من الذي يمثل الشعب الفلسطيني» وتابع: «كما قال الرئيس ميتران، فانه لا بد لهذه القوة [المنظمة] التي تقود الكفاح ان تقول، عندما يحين الوقت الملائم، كلمتها في المفاوضات باسم الشعب الفلسطيني» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/١٢/١١).

وفي ما يتعلق بالموقف البريطاني، اعلن وزير خارجية بريطانيا، جفري هاو، في بداية جولة له في بلدان الخليج، ان بلاده لا تعارض عقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط اذا ما ثبت انه سيكون الخطوة الفعالة الممكنة لتسوية النزاع في